

الصيرفة الإسلامية في فلسطين -الواقع وآليات التطوير

*إسماعيل محمد شندي¹

¹جامعة القدس المفتوحة

المخلص

هدفت الدراسة الحالية للتعرف على واقع الصيرفة الإسلامية في الأراضي الفلسطينية، والجهات العاملة في مجالها، والتحديات التي تواجهها، والمشاكل التي تعترض طريقها، في ظل خصوصية الحالة الفلسطينية؛ بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وما ينجم عنه من تعقيدات كثيرة، تهدد كافة مفاصل الحياة الفلسطينية، وصولاً إلى اقتراح الآليات العملية الكفيلة بتطويرها؛ حتى تتمكن من أداء دورها الحيوي، في إبعاد الناس عن الانزلاق في المعاملات المالية المحرمة، تأكيداً على صلاحية الشريعة الإسلامية لكل زمان ومكان، وإظهاراً لحيوية الفقه الإسلامي ومرونته، وقدرته على إيجاد وتطوير الحلول الشرعية العملية للقضايا والمشكلات التي تعترض الحياة الإنسانية في أزمنتها المختلفة. وقد اقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها إلى ثلاثة مباحث وخاتمة؛ كان المبحث الأول في مفهوم الصيرفة الإسلامية ونشأتها وأهدافها، والثاني في الجهات العاملة في الصيرفة الإسلامية في فلسطين، والثالث في واقع الصيرفة الإسلامية في فلسطين وآليات تطويرها، ثم جاءت الخاتمة في النتائج والتوصيات. ولغرض معالجة موضوعات الدراسة، والوصول إلى النتائج المرجوة منها، تم استخدام المنهج الوصفي القائم على التحليل، مع الاستفادة من المنهج الاستقرائي، باعتبارهما المنهجين المناسبين لهذا اللون من الدراسات.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة، الإسلامية، التطوير، فلسطين، الواقع.

Islamic Banking in Palestine: Reality and Development Mechanisms

*Ismail Muhammad Shandi¹

¹Al-Quds Open University

ABSTRACT:

The present study aims to identify the current reality of Islamic Banking in Palestine, the functioning bodies within its realm and the challenges facing them and the obstacles obstructing their way, given the exceptional state of affairs in Palestine, owing to the existence of the Israeli Occupation and the resulting complications, threatening all areas of life. Hence, the study, at hand, suggests practical mechanisms for the development of Islamic Banking in Palestine enabling it to perform its vital role in keeping people away from prohibited financial transactions, confirming the validity of Islamic Sharia across time and place, demonstrating the vitality of Islamic Fiqh the ability and flexibility thereof in offering practical solutions for contemporary issues facing humanity. The study comprises three sections followed by a conclusion. The first section concerns the concept of Islamic Banking while the second highlights the functioning entities within Islamic Banking in Palestine whereas the third sheds light on the reality of Islamic Banking and the mechanisms for its development. The

conclusion offers a set of findings and recommendations. The researcher employs the descriptive, analytical method along with the deductive method.

Key Words: Banking, Islamic, development, Palestine, Reality

المقدمة

الصيرفة الإسلامية إحدى أبرز الإنجازات المهمة للصحة الإسلامية المعاصرة للأمة الإسلامية؛ حيث ظهرت البحوث والدراسات العلمية التي تتناول هذه القضية في جانبها الإسلامي، ووضعت الضوابط والأسس الشرعية لقيام منظومة مصرفية إسلامية، تقوم على أساس مبادئ الاقتصاد الإسلامي الحنيف، وتكون بديلاً شرعياً للصيرفة التقليدية القائمة على الربا. والمصارف الإسلامية -كتطبيق عملي للصيرفة الإسلامية- ظهرت في الربع الأخير من القرن العشرين، ثم توالى بالانتشار في الدول العربية والإسلامية، وامتدت إلى عديد دول العالم، وفي سياق عمل هذه المصارف لا بد وأن تعترضها بعض المشاكل والتحديات، وهي تختلف بين مصرف وآخر، وبين بلد وآخر.

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة العلمية إلى التعريف بواقع الصيرفة الإسلامية في فلسطين، قصد الوقوف على المشكلات والتحديات التي تعترضها، واقتراح الآليات الكفيلة بتطويرها، في ظلّ الواقع الصعب الذي تحياه الأراضي الفلسطينية؛ نتيجة الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته على مفاصل الحياة الفلسطينية برمّتها، وعلى رأسها الاقتصاد.

إشكالية الدراسة

إشكالية الدراسة الحالية تتمحور حول الحاجة الملحة إلى التعريف بواقع الصيرفة الإسلامية في فلسطين، بغية رصد المشكلات والتحديات التي تعترضها، واقتراح الآليات العملية الكفيلة بالتغلب عليها، في ظلّ الواقع الاستثنائي الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية نتيجة الاحتلال الإسرائيلي، وسياساته الظالمة تجاه كل ما هو فلسطيني، ووضع ذلك بين أيدي الباحثين، وطالب العلم، والمعنين بالصيرفة الإسلامية، والقائمين عليها؛ سعياً لتطويرها، كقضية مهمة في النهضة الحديثة الشاملة للأمة الإسلامية، وكونها البديل الشرعي للمعاملات المالية المحرمة، ولعلّ السؤال المهم الذي يلخص مشكلة الدراسة هو: ما واقع الصيرفة الإسلامية في فلسطين وآليات تطويرها؟ وعنه تنقّرع الأسئلة الآتية:

1. ما مفهوم الصيرفة الإسلامية؟
2. متى نشأت الصيرفة الإسلامية؟
3. ما أهداف الصيرفة الإسلامية؟
4. ما الجهات العاملة في الصيرفة الإسلامية في فلسطين؟
5. ما واقع الصيرفة الإسلامية في فلسطين؟
6. ما آليات تطوير الصيرفة الإسلامية في فلسطين؟

أهمية الدراسة

الأهمية الماثلة لهذه الدراسة تنبع من أهمية الموضوع المطروح فيها للبحث والدّرس والتحليل، في الحاجة الملحة إلى التعريف بالواقع الفعلي للصيرفة الإسلامية في الأراضي الفلسطينية، في ظلّ وجود الاحتلال الإسرائيلي؛ بغية الوقوف على العقبات التي تقف في طريقها، والاجتهاد في وضع الآليات العملية الكفيلة بمعالجتها؛ سعياً لتطويرها، وتعزيز دورها الحيوي في الاقتصاد الفلسطيني، وزيادة الثقة بها؛ فالدراسة تعدّ لبنة قوية تضاف إلى بناء الدراسات والبحوث ذات الصلة بالمالية الإسلامية والاقتصاد الإسلامي، ضمن المشروع النهضوي الشامل للأمة الإسلامية.

أهداف الدراسة

الدراسة الحالية تهدف إلى الوقوف على الواقع الفعلي للصيرفة الإسلامية في فلسطين، بغية المساهمة الجادة في اقتراح الآليات الكفيلة بتطويرها، ومعالجة المشاكل التي تعترض طريقها، في ظل الخصوصية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية، من خلال عرض ومعالجة المفاهيم والموضوعات الآتية:

1. مفهوم الصيرفة الإسلامية.
2. نشأة الصيرفة الإسلامية.
3. أهداف الصيرفة الإسلامية.
4. الجهات العاملة في الصيرفة الإسلامية في فلسطين.
5. واقع الصيرفة الإسلامية في فلسطين.
6. آليات تطوير الصيرفة الإسلامية في فلسطين.

الدراسات السابقة

بعد البحث والتتقيب في الكتب والبحوث المتوفرة والمتابعة عبر شبكة الإنترنت، لم يجد الباحث سوى دراسة واحدة تناولت التّحديثات التي تواجه المصارف الإسلامية الفلسطينية، وعنوانها: "البنوك الإسلامية في فلسطين والتّحديثات التي تواجهها"، للطلبة الباحثين: محمد صبري هارون، وعبد الرحيم أحمد، وسهي مفيد (أبو حفيظة)، وفادي أحمد حرز الله، قدّمت إلى الجامعة الوطنية الماليزية، وهي منشورة على الإنترنت، وقد انبنت من مبحثين؛ جاء الأول كلمحة عن البنوك الإسلامية في فلسطين، والثاني للتّحديثات التي تواجه البنوك الإسلامية في فلسطين. وقد عثر الباحث على عدد من الدراسات الأخرى، التي عرضت المشكلات والتّحديثات التي تواجه العمل المصرفي عمومًا، من ذلك: دراسة صادرة عن المعهد الإسلامي للبحوث والتّدريب/ البنك الإسلامي للتنمية، وعنوانها: "التّحديثات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي"، للباحثين منور إقبال، وأوصاف أحمد، وطارق الله خان، ودراسة للباحث عبد الرحمن العزاوي وعنوانها: "المخاطر والتّحديثات التي تواجه المصارف الإسلامية"، ودراسة للباحث مصطفى مطلوب، وعنوانها: "معوقات عمل المصارف الإسلامية وسبل المعالجة لتطويرها"، ودراسة للباحث محمد العقول، وعنوانها: "المعوقات والتّحديثات التي تواجه المصارف الإسلامية"، وكلها موجودة على شبكة الإنترنت.

الدراسة الحالية تتميز في كونها تركّزت في دراسة المصارف الإسلامية في فلسطين، وركّزت على التّحديثات التي تواجهها؛ نظرًا لخصوصية الوضع الفلسطيني؛ نتيجة الاحتلال الإسرائيلي، وأضافت تحديّات أخرى لم تذكر في الدراسة ذات الصلة بالمصارف الإسلامية الفلسطينية؛ كالحلقة المصرفية غير الشرعية للقائمين على المصارف الإسلامية في فلسطين، وضعف الوعي بالتّقافة المصرفية والمصارف الإسلامية لدى شريحة من الجمهور الفلسطيني، واستحواذ البنوك الربوية على المصارف الإسلامية الفلسطينية، وضعف الكادر التنفيذي في الصيرفة الإسلامية، وتقليد الصناعة المالية للبنوك الربوية، ومنافسة البنوك الربوية، وعدم وجود التعاون والتنسيق بين المصارف الإسلامية في فلسطين،... الخ.

منهجية الدراسة

لغرض معالجة مفردات هذه الدراسة، والوصول إلى النتائج المتوقعة منها، تمّ استخدام المنهجين: المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي القائم على التحليل؛ من خلال رصد ودراسة البحوث والدراسات ذات الصلة، وإجراء المقابلات مع الخبراء والمعنيين بالصيرفة والمصارف الإسلامية وتطويرها.

حدودُ الدّراسةِ

الحدُّ الموضوعيُّ للدّراسةِ الحاليّةِ اقتصرَها على التّعريفِ بواقعِ الصّيرفةِ الإسلاميّةِ في فلسطين، قصدَ رصدِ المشكلاتِ والتّحدياتِ التي تعترضها، والاجتهادِ في وضعِ الآلياتِ الكفيلةِ بمعالجتها وتطويرها، أمّا الحدُّ المكانيُّ فهو الصّنفُ الغربيّةِ وقطاعُ غزّة، والقدسُ الشّرقية؛ حيث لا يسمحُ الاحتلالُ الإسرائيليُّ بفتحِ فروعٍ للمصارفِ الإسلاميّةِ في المناطقِ الفلسطينيّةِ المحتلّةِ في العام 1948م.

خطّةُ الدّراسةِ

الدّراسةُ الحاليّةُ انتظمت في مقدمة، تضمّنت مشكلةَ الدّراسة، وأهدافها، وأهميّتها، والدراسات السابقة، ومنهجيةَ الدّراسة، وحدودها، ومحتواها، الذي انبنى من ثلاثة مباحثٍ وخاتمة؛ كما يلي:

المبحثُ الأوّل: مفهومُ الصّيرفةِ الإسلاميّةِ ونشأتها وأهدافها.

المطلبُ الأوّل: مفهومُ الصّيرفةِ الإسلاميّةِ ونشأتها.

المطلبُ الثّاني: أهدافُ الصّيرفةِ الإسلاميّةِ.

المبحثُ الثّاني: الجهاتُ العاملةُ في الصّيرفةِ الإسلاميّةِ في فلسطين.

المطلبُ الأوّل: البنكُ الإسلاميُّ الفلسطينيُّ.

المطلبُ الثّاني: البنكُ الإسلاميُّ العربيُّ.

المطلبُ الثّالث: بنكُ الصّفا.

المبحثُ الثّالث: واقعُ الصّيرفةِ الإسلاميّةِ في فلسطين وآلياتُ تطويرها:

المطلبُ الأوّل: واقعُ الصّيرفةِ الإسلاميّةِ في فلسطين.

المطلبُ الثّاني: آلياتُ تطويرِ الصّيرفةِ الإسلاميّةِ في فلسطين.

الخاتمة: تضمّنت النتائجَ والتوصيات:

المبحثُ الأوّل: مفهومُ الصّيرفةِ الإسلاميّةِ ونشأتها وأهدافها:

المطلبُ الأوّل: مفهومُ الصّيرفةِ الإسلاميّةِ ونشأتها

الفرعُ الأوّل: مفهومُ الصّيرفةِ الإسلاميّةِ: الصّيرفةُ في اللّغة: من الصّرف، وهو ردُّ الشّيء عن وجهه، يقال: صرّفَ الشّيء صرفاً: ردّه عن وجهه، وصرّف الأمرَ دبره ووجهه، والصّرف: التّحوّل، والصّراف من يبذل النّقد بالنّقد، والصّرافة مهنة الصّرافين، والمصرف: هو المكان الذي يتمّ فيه الصّرف، وبه سمّي البنكُ مصرفاً (مجمع اللغة العربيّة، د. ت). والإسلاميّة: نسبةٌ إلى الإسلام، وهو الاستسلام والخضوع والانقياد لله تعالى، والمراد به في سياق هذه الدّراسة الدّين الذي بُعث به النّبيّ محمّد -صلى الله عليه وسلّم- للنّاس كافّة. وأمّا الصّيرفة الإسلاميّة بمعناها اللّغوي، فهناك من عرّفها من خلال المبادئ والأسس التي تعمل على وفقها، فقال: "تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية والاستثمارية" (بنك الجمهورية، 2024)، وهناك من عرّفها من خلال المؤسسات التي تقوم عليها، فقال: "هي مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وتقديم الخدمات المصرفية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية" (البنك الإسلامي العربي، 2024).

والمصارفُ الإسلاميّة هي التّطبيق العمليّ للصّيرفة الإسلاميّة، وهي وفق الاتّحاد الدّولي للمصارف الإسلاميّة: "تلك المصارف أو المؤسسات التي ينصّ قانون إنشائها، ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة وعدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً" (قواسمه، 2019: 12)، والمصرف الإسلامي هو: "مؤسسة مالية مصرفية تلتزم في جميع

معاملاتها ونشاطها الاستثماري، وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الغراء ومقاصدها وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخلياً وخارجياً" (ارشيد، 2001: 14)، أو هو: "منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال؛ بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم، وإتاحة الفرص المواتية له للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام" (الوادي، وسبحان، 2007).

والمصارف الإسلامية هي البديل الشرعي للبنوك الربوية، وهي تنطلق في أنشطتها من النظرة الإسلامية العامة للمال، التي تقوم على أن المال لله، وأن البشر مستخلفون فيه، من خلال توجيهه إلى ما يرضي الله تعالى؛ خدمة لعباده، فالمسلم لا يملك الحرية المطلقة في التصرف في ماله؛ لأن يده عارضة، والملكية الحقيقية لهذا المال هي لله (الوادي، وسبحان، 2007؛ غانم، 2024).

الفرع الثاني: نشأة الصيرفة الإسلامية: البدايات الحقيقية للتطبيق الفعلي للصيرفة الإسلامية الحديثة تعود إلى أوائل النصف الثاني من القرن العشرين، ويمكن القول بأن أول محاولة رُصدت في هذا المجال كانت في العام 1963م، من خلال إنشاء بنوك الإذخار المحلية في مدينة (ميت غمر) في مصر، وكان ذلك على يد الدكتور أحمد عبد العزيز النجار، واستمرت هذه التجربة ما يقرب الثلاث سنوات، وفي العام 1971م تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي، وجاء في قانون إنشائه النص على عدم التعامل بالفائدة الربوية، وفي مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في مدينة جدة في العام 1972م. جاءت التوصية بالعمل على إنشاء مصارف إسلامية، ثم وُضعت اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية، ووقعت هذه الاتفاقية من وزراء المالية في الدول الإسلامية في العام 1974م، وبدأ هذا البنك نشاطاته المصرفية الفعلية في العام 1977م في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية، ثم توالى الانتشار السريع للصيرفة والمصارف الإسلامية في البلاد العربية والإسلامية، واتسع ليشمل عديد الدول في العالم (الوادي وسبحان، 2007؛ الهيتي، 1998؛ العلّيات، 2006).

المطلب الثاني: أهداف الصيرفة الإسلامية

الصيرفة الإسلامية يمثلها من الناحية التنفيذية -كما سبق- المصارف الإسلامية، وهي تهدف بالأساس إلى تخليص الناس من معضلة الربا، وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في التعاملات المالية بأنواعها، ومحاربة كنز المال، والسعي إلى تشجيع الاستثمار؛ من خلال القيام بالمشروعات الاقتصادية، التي تسهم في زيادة الإنتاج القومي، والدخل القومي، والعائد الاجتماعي؛ من خلال إيجاد الصبغ الاستثمارية المشروعة، والتنسيق والتعاون مع المؤسسات الاقتصادية؛ بغرض تحقيق التكافل الاجتماعي؛ في ظل الشريعة الإسلامية، بعيداً عن المعاملات المحرمة، والمصارف الإسلامية من الوسائل المهمة التي تسعى لتصحيح الوظيفة الحقيقية لرأس المال، بكونه وظيفة جماعية واجتماعية، وخادماً للمصالح، لا سيّداً متحكماً فيها، فالمصارف الإسلامية قيمة دينية مهمة؛ لتطهير المعاملات المالية والمصرفية من الربا، ومقاصد اجتماعية ومالية واقتصادية (الوادي، وسبحان، 2007). ويمكن القول بأن للصيرفة الإسلامية ممثلة بالمصارف الإسلامية جملة من الأهداف كما يلي (ارشيد، 2001):

1- تحقيق الربح: أهم الأهداف، وبغير ذلك لا تستطيع المصارف الإسلامية البقاء أو الاستمرار، ومن ثم لن تتمكن من تحقيق أهدافها الأخرى، وتحقيق الربح قضية مركزية في عمل المصارف الإسلامية؛ فهي تهم حملة الأسهم، من حيث الاحتفاظ بها أو التخلص منها، كما تهم المودعين أنفسهم، فالربح يحقق الضمان لودائعهم، ويمكنهم من الحصول على خدمات مصرفية مناسبة، ويهم المجتمع أيضاً؛ باعتباره أكبر تأمين لوجود المصرف في الأساس، واستمراره في تقديم خدماته، ودعمه للمجتمع الذي يوجد فيه، ومن الأهمية بمكان أن يكون الربح مستقرّاً، وفي نمو دائم، حتى يتمكن

المصرف الإسلامي من تنمية موارده والحفاظ على أوجه التّمو للمصرف نفسه، وتحقيق أهدافه الكلية، فضلاً عن توزيع عائد متزايد على المساهمين والمودعين.

2- تحقيق الأمان: المصارف الإسلامية تسعى إلى العمل في مناخ يسوده الأمان، والبعد عن المخاطر؛ من خلال العمل على سياسة التنوع في توظيفاته، وهذا الهدف لا تعارض بينه وبين السعي إلى تحقيق الربح؛ باعتبار أن مهمة المصارف الإسلامية تحقيق التوازن فيما بين الهدفين، عن طريق ربط الربح بمستويات معينة من المخاطر، بحيث يختار المصرف المشروعات الاستثمارية التي تتناسب مع درجة المخاطرة المقبولة.

3- تحقيق التّمو: أي نموّ الموارد الذاتية للمصرف نفسه، المتمثلة في رأس ماله، وكذلك الأرباح المحتجزة، والاحتياطات، بالإضافة إلى نموّ الموارد الخارجية، المتمثلة في الودائع بأنواعها المختلفة، وتحقيق التّمو يعدّ أهمّ الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيقها.

المبحث الثاني: الجهات العاملة في الصّيرفة الإسلامية في فلسطين

المصارف الإسلامية هي الجهات العاملة في الصّيرفة الإسلامية في فلسطين، وقد تأخّر دخولها إلى الأراضي الفلسطينية مدّة عقدين من الزّمان تقريباً؛ نتيجة الاحتلال الإسرائيلي، وتحكّمه في مفاصل الحياة الفلسطينية برمّتها، ومن ضمنها الاقتصاد، فقد وقع القسم الأكبر من الأراضي الفلسطينية في قبضة الاحتلال الإسرائيلي في العام 1948م، فيما بات يعرف بالنكبة الفلسطينية، ولم يبق من فلسطين سوى الجزء القليل، الذي يسمّى الضّفة الغربية وقطاع غزّة، ومساحته في حدود 22% من مساحة فلسطين البالغة 27000 كم، وبقيت الضّفة الغربية تحت السّيطرة الأردنية، وقطاع غزّة تحت السّيطرة المصريّة، وفي العام 1967م، وقع الجزء المتبقّي من فلسطين تحت السّيطرة الإسرائيليّة، فيما بات يعرف بحرب الأيام الستّة، وأصبحت الأراضي الفلسطينية برمّتها في قبضة الاحتلال الإسرائيلي وتحت حكمه، وأضحت جميع مجالات الاقتصاد الفلسطيني في الضّفة الغربية وقطاع غزّة تحت سيطرة بنوك الاحتلال الإسرائيلي؛ من خلال البنك المركزي الإسرائيلي، وبعض البنوك الكبرى الأخرى، كبنك (هيوغليم)، وبنك (لبنومي)، وبنك (ديسكونت)، وعملت حكومة الاحتلال الإسرائيلي بكلّ طاقتها وجهدها على فصل الشعب الفلسطيني عن محيطه العربي والإسلامي، وربطت مصالحه مع نظامها الاقتصادي، وقد بقي الأمر كذلك إلى أن حصل اتّفاق (أوسلو) في العام 1993م، حيث فُتح عددٌ من البنوك التقليديّة في المدن الفلسطينية الكبرى؛ كبنك القاهرة عمّان، والبنك الأهلي المصري، والبنك العربي (المسالمة، 2009). وعلى إثر هذا الاتّفاق قُدمت السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة إلى الضّفة الغربية وقطاع غزّة، وتوّلت مع قدومها البنوك التقليديّة الأخرى بالانتشار؛ كبنك فلسطين، وبنك القدس، وبنك الأردن، وبنك الاستثمار الفلسطيني، والبنك الوطني، والبنك الأهلي الأردني، وغيرها (المسالمة، 2009).

أمّا المصارف الإسلامية، فقد بدأت منذ العام 1995م؛ كبنك القاهرة عمّان للمعاملات الإسلامية، ثم البنك الإسلامي العربي في العام 1996م، ثم البنك الإسلامي الفلسطيني في العام 1997م، ثم بنك الأقصى الإسلامي في العام 1999م ثم بنك الصّفا في العام 2016م (المسالمة، 2009؛ بنك الصّفا، 2024؛ سلطة النّقد الفلسطينية، 2024)، وفي العام 2005م اشترى البنك الإسلامي الفلسطيني أصول بنك القاهرة عمّان للمعاملات الإسلامية، وأصول بنك الأقصى في العام 2010م، لتبقى ثلاثة مصارف إسلاميّة هي: البنك الإسلامي العربي، والبنك الإسلامي الفلسطيني، وبنك الصّفا. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى افتتاح المصارف الإسلامية قد لاقى قبولاً وترحيباً لدى الشعب الفلسطيني في الجملة؛ كونها تعمل وفق أحكام الإسلام، الذي يدين به السّواد الأعظم من أبناء الشعب الفلسطيني، بل إن بعضاً من المواطنين النصارى قد اتّجه أيضاً للتّعامل مع تلك المصارف، لصدق المعاملة، وعدم تعامل تلك المصارف بالربا الذي تحرّمه جميع الأديان

(المسألة، 2009؛ بالي، 2024)، وقد تطوّرت المصارف الإسلامية الفلسطينية، حيث وصلت حصّتها من إجمالي ودائع الجهاز المصرفي الفلسطيني حتى نهاية العام 2023م، إلى 18%، وفي مجال التّموليات إلى 21%، وقد أشارت بعض الدّراسات إلى أن المصارف الإسلامية الفلسطينية من الممكن أن تستحوذ -خلال الفترة القصيرة القادمة- على 25% من إجمالي القطاع المصرفي الفلسطيني (البنك الإسلامي العربي، 2020). وفي المطالب الثلاثة الآتية نبذة مختصرة عن المصارف الإسلامية في فلسطين:

المطلب الأول: البنك الإسلامي العربي

تأسّس كشركة مساهمة عامّة محدودة، في العام 1995م، بموجب قانون الشركات لسنة 1929م وتعديلاته، وبأشر عملياته المصرفية في بداية العام 1996م، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، ورأس مال مصرّح به مقدار خمسة وسبعون مليون دولار (75000000)، وبكادر وظيفي يتألّف من 706 حتّى لحظة إعداد هذه الدّراسة، ومن خلال مركزه الرئيسي بمدينة البيرة، ومكتبه التمثيلي في الإمارات العربية المتّحدة (دبي)، وفروعه الأخرى المنتشرة في الصّفاة الغربية وقطاع غزّة والقدس، وعددها واحد وثلاثون فرعاً ومكتباً، بالإضافة إلى 64 صرافاً آلياً، منتشرة في كافّة المحافظات الفلسطينية (البنك الإسلامي العربي، 2024).

البنك الإسلامي العربي -وفق تقاريره- يسعى إلى تلبية الاحتياجات المصرفية المتنوّعة للجمهور الفلسطيني، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، التي تضاهي متطلّباتهم وتوقّعاتهم أو تفوقها، بما يضمن تحقيق أفضل العوائد الممكنة للمساهمين والمودعين، على أساس يتّسم بالثبات والاستقرار، بالإضافة إلى تقديم خدمات مصرفية إسلامية، باستخدام وسائل التكنولوجيا والاتّصالات الحديثة؛ استجابةً لمتطلّبات التّطور والإبداع والمنافسة، وتتوّع رغبات العملاء، واستخدام أحدث التّقنيّات المتاحة، وتطبيق المعايير المهنية (البنك الإسلامي العربي، 2020).

كما يسعى البنك إلى ترسيخ العمل بالنّظام المصرفي الإسلامي وتعميقه؛ كخيار أول، أضف إلى ذلك القيام بدور فعّال في النّهوض بالاقتصاد الوطني الفلسطيني، وتحقيق مبدأ التكافل، ومراعاة الأهداف الاجتماعية الإسلامية، وتقديم الحلول والخدمات المصرفية الإسلامية العصرية، وذات الجودة العالية والمنافسة (البنك الإسلامي العربي، 2020). ويسعى البنك إلى الحفاظ على الهوية المصرفية الإسلامية، والتأكيد عليها، وتعزيز الشّمول المالي، والحرص على التّمول للأفراد وللمشاريع الصّغيرة والمتناهية الصّغر، وتعزيز دوره في المسؤولية المجتمعية (البنك الإسلامي العربي، 2024)، وتبلغ حصة البنك السّوقية من السّوق المصرفي الفلسطيني حوالي 8% في جانب الأصول من إجمالي القطاع المصرفي (البنك الإسلامي العربي، 2024).

يشار هنا أنّ البنك الإسلامي العربي حصل على عديد الجوائز من عديد جهات الاختصاص، فقد حصل على جائزة أفضل بنك إسلامي في فلسطين خلال السّنوات 2009م، 2010م، 2011م، 2012م، 2016م، 2017م، وفقاً لمجلة أخبار البنوك الإسلامية IFN، كما حصل في العام 2017م على جائزة البنك الأقوى في فلسطين، من اتّحاد المصارف العربية UAB، وفي العام 2018م حصل على جائزة أفضل بنك إسلامي في فلسطين، وفقاً لمجلة أخبار البنوك الإسلامية IFN، والمجلة العالمية للتّمول World Finance، وفي العام 2019م حصل على جائزة أفضل بنك إسلامي في فلسطين، وفقاً لمجلة المصرفي The Banker، ومجلة أخبار البنوك الإسلامية - IFN، ومجلة World Finance، وفي العام 2020م حصل على جائزة أفضل بنك في فلسطين، وفق مجلة Global Finance، ومجلة EMEA Finance، ومجلة World Finance، ومجلة أخبار البنوك الإسلامية IFN (البنك الإسلامي العربي، 2020). وفي العام 2020م، احتلّ المرتبة الرابعة بين البنوك العاملة في فلسطين، وعددها ثلاثة عشر بنكاً، كما عاد في

العام 2020 وحصل على جائزة أفضل إسلامي في فلسطين، وفق مجلة Global Finance، ومجلة EMEA Finance، ومجلة World Finance، ومجلة أخبار البنوك الإسلامية IFN، وفي العام 2021 حصل على جائزة أفضل بنك إسلامي في فلسطين، وفق مجلة World Finance، وجائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية في فلسطين، وفق مجلة Global Finance، وفي العام 2022 عاد وحصل على أفضل بنك إسلامي في فلسطين، وفق مؤشر فلسطين للتكنولوجيا المالية (Fintech)، وفي العام 2023 حصل -أيضاً- على جائزة أفضل بنك إسلامي في فلسطين، وفق مجلة EMEA Finance (البنك الإسلامي العربي، 2024).

المطلب الثاني: البنك الإسلامي الفلسطيني

تأسس كشركة مساهمة عمومية محدودة في العام 1995م، بموجب قانون الشركات لسنة 1929م وتعديلاته، وبدأ عملياته المصرفية في مطلع العام 1997م، بعد أن حصل على ترخيص من سلطة النقد الفلسطينية، لمزاولة الأعمال المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2024).

البنك الإسلامي الفلسطيني يعدّ من أكبر المؤسسات المصرفية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأكبر شبكة مصرفية إسلامية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، إذ بلغ رأس ماله المصرح به إلى نهاية العام 2023م، مئة مليون دولار، وهو يمارس نشاطه بكادر وظيفي مؤلف من (721) موظفاً، حتى لحظة إعداد هذه الدراسة، ويقوم بالأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار من خلال المقر الرئيس في مدينة رام الله، والفروع الأخرى المنتشرة في محافظات الوطن كافة، إضافة إلى شبكة واسعة من أجهزة الصرافات الآلية، التي وصل عددها إلى 103، ومن أهم أهدافه: تقديم ونشر الخدمات المصرفية الإسلامية المتميزة، وتنمية وتطوير وجذب كوادر بشرية متميزة، والإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، وتعظيم العائد وتحقيق أرباح مجزئة (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2023؛ البنك الإسلامي الفلسطيني، 2024).

البنك الإسلامي الفلسطيني نما وتطور بشكل سريع، فهو يمتلك شبكة واسعة من الفروع والمكاتب، شملت جميع المحافظات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت ثلاثة وأربعين فرعاً ومكتباً، وتبلغ حصته السوقية من السوق المصرفي الفلسطيني حتى نهاية العام 2023م 7.60% (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2023).

البنك الإسلامي الفلسطيني تميّز كبنك تجزئة، وحصل على تكريم عديد المؤسسات ذات الزيادة في مجال الحلول المصرفية؛ كمجلة The Banker في العام 2013م؛ كأفضل مؤسسة مصرفية إسلامية تعمل في فلسطين، وفي العام 2015م حصل على تكريم من مؤسسة CPI Financial كأفضل بنك تجزئة إسلامي في منطقة بلاد الشام، وفي العام 2015م تمّ تكريمه من قبل مجلة أخبار البنوك الإسلامية IFN؛ كأفضل مؤسسة مصرفية إسلامية تعمل في الأراضي الفلسطينية، وفي العام 2016م حصل البنك على جائزة أفضل بنك تجزئة إسلامي في فلسطين وفقاً لمجلة CPI Financial، وفي العام 2018م حصل على جائزة أفضل بنك إسلامي في فلسطين، وفقاً لمجلة EMEA Finance، وفي العام نفسه حصل على جائزة البنك الإسلامي الأكثر ابتكاراً في الأراضي الفلسطينية، وفق مجلة International Finance، وفي العام نفسه حصل على جائزة التميز في الخدمات المصرفية الإسلامية، وفق الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وفي العام 2019م حصل على جائزة البنك الأكثر ابتكاراً في الأراضي الفلسطينية، وفق مجلة International Finance، كما حصل في العام نفسه على جائزة أفضل بنك صديق للبيئة في فلسطين، وفق المجلة ذاتها، وحصل في العام 2020م من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب على جائزة المصرف الإسلامي الأكثر أماناً في فلسطين، وفي العام 2021م حصل على جائزة أفضل بنك في مجال المسؤولية الاجتماعية في فلسطين، وفق مجلة International

Finance، ووفق المجلة نفسها حصل في العام نفسه على جائزة أفضل بنك إسلامي في فلسطين، ووفقها أيضًا حصل في العام نفسه على جائزة أفضل بنك رقمي في فلسطين، وفي العام نفسه ووفق المجلة نفسها حصل على جائزة أفضل بنك إسلامي في فلسطين، وفي العام 2022م حصل على جائزة أفضل بنك يقدم خدمات ومنتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وفي العام نفسه حصل البنك على جائزة أفضل بطاقة إسلامية في فلسطين وفق مجلة International Finance، وفي العام 2023م حصل البنك وفق الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب على جائزة أفضل بنك إسلامي في فلسطين (البنك الإسلامي الفلسطيني، 2023).

المطلب الثالث: بنك الصفا

تأسس كشركة مساهمة عامة، في العام 2016م، بموجب قانون الشركات لسنة 1929م وتعديلاته، وقد قام على تأسيسه مجموعة من المؤسسات والشركات الكبيرة، والشخصيات الاعتبارية والطبيعية المرموقة، وقد بدأ نشاطاته المصرفية فعليًا في شهر أيلول من العام نفسه 2016م، باعتباره مؤسسة مصرفية في الأراضي الفلسطينية، تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ورأس مال مصرح به بمقدار خمسة وسبعين مليون دولار (75000000)، وبكادر وظيفي بلغ (184) موظفًا حتى لحظة إعداد هذه الدراسة، ويقوم هذا المصرف -وفق ما ورد في موقعه الإلكتروني- بالعمل على تلبية احتياجات السوق الفلسطيني من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية، البعيدة تمامًا عن الفائدة في جميع صورها وأشكالها، كما يقوم بممارسة أعمال التمويل والاستثمار وتطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات نحو المشاركة في الاستثمار المنتج، وفق أساليب ووسائل مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، والمصرف يمتلك رؤية مستقبلية للتطور والتوسع على أساس ضمان الخدمة والمنتجات المبتكرة، وتعزيز القيم المستندة على التطور والابتكار؛ ليكون وجهة العملاء الأولى لحلول مصرفية متميزة (بنك الصفا، 2024). ما سبق يؤكد أن المصارف الإسلامية تنمو وتتطور بشكل لافت، وهي تسعى إلى تقديم خدماتها المصرفية للجمهور الفلسطيني وفقًا للأحكام الشرعية، وتقوم على هذه المصارف هيئات رقابة شرعية، تراقب أعمالها ونشاطاتها المصرفية المختلفة، وتعمل على معالجة الأخطاء والمشكلات إذا ما ظهرت، إضافة إلى التدقيق الشرعي الداخلي في تلك المصارف، والمصارف الإسلامية الفلسطينية لا تخلو من بعض المشكلات والتحديات التي تقف في طريقها، وتعيق تطورها وانتشارها، وفي المبحث الآتي يحاول الباحث الوقوف على الواقع الفعلي للمصارف الإسلامية في الأراضي الفلسطينية للتعرف على تلك المشكلات والتحديات، واقتراح الآليات العملية الكفيلة بالمعالجة والتطوير بإذن الله.

المبحث الثالث: واقع الصيرفة الإسلامية في فلسطين وآليات تطويرها

المطلب الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في فلسطين

القول سبق بأن المصارف الإسلامية هي التطبيق الفعلي للصيرفة الإسلامية، والمصارف الإسلامية في فلسطين تعترضها تحديات عدة، منها تحديات رافقتها منذ النشأة، ومنها ما برز متأخرًا، وعبر مراحل زمنية مختلفة، والباحث خصص هذا المطلب لرصد هذه التحديات، من خلال المراجع ذات الصلة، مع شديد التركيز على المقابلات الشخصية مع عدد من الخبراء الفلسطينيين، ممن هم على اطلاع على واقع هذه المؤسسات، وأعضاء هيئات رقابة شرعية سابقين وحاليين، فوجدها تنحصر فيما يلي:

1) الاحتلال الإسرائيلي: أدى إلى عدم الاستقرار الأمني في الأراضي الفلسطينية، مما انعكس بشكل سلبي على الاقتصاد الفلسطيني، وجعله غير قادر على جلب الاستثمارات المهمة، التي تسهم في تطوير المصارف الفلسطينية، بما فيها المصارف الإسلامية، فالاحتلال الإسرائيلي سعى إلى السيطرة على الحالة الفلسطينية برمته، فمن خلال اتفاقية أوسلو

الثانية 1995م، قُسمت الضَّفة الغربيَّة (6000 كم2 تقريباً) إلى ثلاث مناطق: A، B، C، (هيئة تسوية الأراضي، 2024؛ باسيا، 2024)، حيث شكَّلت منطقة C الغالبية العظمى من مساحة الضَّفة الغربيَّة، حوالي 60%، وهي الأكثر خصوبة، والغنيَّة بالموارد الطَّبيعيَّة (باسيا، 2024)، والاحتلال الإسرائيلي يمنع من إقامة البنى التحتيَّة اللازمة لإنشاء المشروعات والاستثمارات الاقتصاديَّة، ممَّا يعيق عمل المؤسَّسات الفلسطينيَّة، بما فيها المصارف الإسلاميَّة، إضافة إلى مئات الحواجز العسكريَّة الإسرائيليَّة التي تقطَّع أوصال المدن والبلدات الفلسطينيَّة، وباتت تمثِّل عاملاً في تدهور الحالة الفلسطينيَّة في كافَّة القضايا (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينيَّة وفا، 2024)، أضف إلى ذلك الحصار الظَّالم الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزَّة منذ العام 2007م، والذي طال كافَّة المجالات، وألقى بظلاله السَّليبيَّة الكثيفة على الاقتصاد الفلسطيني، إضافة إلى الحرب الظَّالمة التي تجري حالياً على غزَّة، وما أحدثته من دمار هائل، طال جميع المجالات، هذا مع إمعان بنوك الاحتلال الإسرائيلي في رفضها التَّعامل مع المصارف الإسلاميَّة الفلسطينيَّة، ممَّا يعدُّ عائقاً كبيراً لعملها، وبخاصَّة أن هناك حاجة ملحة لدى المصارف الإسلاميَّة للتَّعامل مع المؤسَّسات الاقتصاديَّة الفلسطينيَّة في الدَّاخل المحتل عام 1948م، بسبب التَّشابك القائم بين الضَّفة الغربيَّة وقطاع غزَّة والدَّاخل (البدارين، 2024).

(2) الوضع السَّياسي الدَّخلي: النَّاس في الأراضي الفلسطينيَّة يعيشون في وضع سياسي داخلي مضطرب منذ الانقسام بين الضَّفة الغربيَّة وقطاع غزَّة في العام 2007م، حيث ألقى بظلاله السَّليبيَّة على الحالة الفلسطينيَّة برمَّتها، ومن ضمنها الاقتصاد، وقد أثر هذا الانقسام في جانبه الاقتصادي على قطاع غزَّة أكثر منه على الضَّفة الغربيَّة، حيث تقلَّص الاقتصاد الغزِّي ليصبح حوالي 18% تقريباً، بعد أن كان حوالي 35%، وقد تأثر القطاع المصرفي الغزِّي بشكل واضح، وتقلَّصت علاقة رجال الأعمال مع المصارف، وسُحبت بعضُ الودائع من تلك المصارف، ممَّا أثر على مجمل أدائها (الجعفري، 2024)، يضاف إلى ذلك حالة عدم الاستقرار السَّياسي في المناطق الفلسطينيَّة برمَّتها، والتي أدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، وجعلته غير قادر على جذب استثمارات تُسهم في تطوير عمل المصارف الفلسطينيَّة، بما فيها المصارف الإسلاميَّة (الدَّرايع، 2024).

(3) التَّقليد للمنتجات الماليَّة التجاريَّة: المصارف الإسلاميَّة في فلسطين باتت تقلَّد في أنشطتها الصَّناعة الماليَّة للبنوك الرِّبويَّة، فصارت تدخل في منتجات تمويل هي محلُّ خلاف كبير بين العلماء، ومنها ما هو محلُّ تحريم عند الجمهور، وصدرت فيها قرارات مجامع فقهية، ممَّا يجعل مشروعية المنتجات الماليَّة الإسلاميَّة مشروعية جزئية، ولعلَّ سبب ذلك أنَّ المعرفة المصرفيَّة للإدارات التَّفذيَّة في المصارف الإسلاميَّة غير شرعيَّة في الأساس، إضافة إلى أن بعض من يعمل في هذه الإدارات هو غير مقتنع أساساً بالصَّيرفة الإسلاميَّة، وهم يحاولون بصورة غير مباشرة الضَّغط للحصول على إجازة بعض المنتجات التي هي محلُّ تحريم، وفيها قرارات مجامع فقهية (السَّرطاوي، 2024؛ الدَّباغ، 2024؛ عبد المنعم، 2015).

(4) العولمة: العالم تحوَّل نتيجة الثَّورة التَّكنولوجيَّة والمعلوماتيَّة إلى قرية صغيرة متنافسة، والتَّقديرات تظهر أنَّ للعولمة تأثيراً كبيراً ومهماً على الأجهزة المصرفيَّة في دول العالم، وبخاصَّة العولمة الماليَّة، حيث ظهر السَّعي نحو التَّحرر من القيود والتَّشريعات، التي تحول دون توسُّع المصارف في أنشطتها، وبخاصَّة بعد ظهور المنظَّمة العالميَّة للتَّجارة في منتصف تسعينات القرن العشرين (الطَّحَّان، 2015). والقطاع المصرفي من أبرز القطاعات الاقتصاديَّة وأكثرها تأثراً واستجابة للتَّطورات الاقتصاديَّة العالميَّة، حيث أدت فلسفة العولمة إلى تعزيز الاقتصاديَّات الكبرى في العالم، وعزَّزت من هيمنة الرأسماليَّة والمؤسَّسات الماليَّة التَّابعة لها، ممَّا جعلها في وضع غير متكافئ مع المصارف الفلسطينيَّة، وبخاصَّة أنَّ

الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد صغير الحجم، والبنوك العاملة فيه رأسمالها محدود بالمقارنة مع البنوك العالمية، يضاف إلى ذلك أن دخول المصارف التقليدية الوافدة إلى الأراضي الفلسطينية وسرعة تحركها صار عامل تحدٍ كبير أمام المصارف الإسلامية الملزمة بالزأي الشرعي في أنشطتها، إضافة إلى عدم تقبل كثير من دول العالم فكرة الصيرفة الإسلامية، وبخاصة الفلسطينية منها، نتيجة الحالة الاستثنائية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية؛ بسبب الاحتلال الإسرائيلي والعراقيل التي يضعها، والماكنة الإعلامية الضخمة التي يمتلكها، والتي تسعى -وبشكل دائم- إلى محاصرة الوضع الفلسطيني برمته، وتخويف العالم الغربي منه، واستغلال قوانين مكافحة الإرهاب، كل ما سبق يُسهم بشكل كبير في إعاقة أنشطة المصارف الإسلامية الفلسطينية، ويجعلها غير قادرة على الاستثمار أو التوسع من خلال فتح فروع لها في خارج فلسطين، هذا مع عدم إغفال الفوائد التي تحققت للمصارف الإسلامية من العولمة؛ من عقد المؤتمرات والندوات، وعمل البحوث التي تتناول الاقتصاد والعمل المصرفي الإسلامي، والتوسع في تدريس الاقتصاد الإسلامي وأعمال الصيرفة الإسلامية، واتجاه الحكومات للإفادة من معطيات العمل المصرفي الإسلامي (الطحان، 2015؛ أبو شكر، 2024). (الزعرير، 2024؛ الدرابين، 2024؛ غانم، 2024).

(5) ضعف الوعي بالصيرفة الإسلامية أو انعدامه: هناك شريحة لا يُستهان بها من الجمهور الفلسطيني ليس لديها فكرة واضحة حول الصيرفة الإسلامية وفلسفتها، وهذا تحدٍ قائم بذاته يقف أمام الصيرفة الإسلامية في فلسطين (قواسمه، 2019؛ الحولي: 2024؛ البدارين، 2024؛ صبري، 2024)، أضف إلى ذلك أن هناك شريحة لا تؤمن بفكرة الصيرفة الإسلامية القائمة، وهناك من العلماء والأحزاب الإسلامية من يشكك في هذه القضية برمته، ويعمل البحوث والدراسات، ويصدر الفتاوى، التي ترفض هذه الفكرة، وتضعها في موضع التشكيك (حزب التحرير الإسلامي، 2024)، مما يعرض الصيرفة الإسلامية الفلسطينية للحيرة والإرباك، ومما يدعم ذلك بعض الممارسات السلبية التحليلية، التي يقوم بها بعض الموظفين في المصارف الإسلامية، مما يعزز الانطباع السلبي لدى المتعاملين، ويبقي على حالة التشويش القائمة، ويفقد الصيرفة الإسلامية المصادقية (صبري، 2024).

(6) القوانين السائدة: لم تضع سلطة النقد الفلسطينية -كجهة حكومية مشرفة على المصارف- قانوناً شاملاً يفي بحاجات المصارف الإسلامية، وينظم كافة الأنشطة والإجراءات (هارون، وآخرون، د. ت؛ البدارين، 2024؛ المصري، 2024)، وما يصدر عنها هو تعليمات غير كافية لتنظيم أنشطة هذه المصارف، كما أن قوانين سلطة النقد لا تميز بشكل واضح ومحدد بين طبيعة عمل المصارف الإسلامية والبنوك الربوية، فتسقط في

-بعض الأحيان- ما يتعلق بالبنوك التقليدية على المصارف الإسلامية، كما حصل في جائحة كورونا، عندما دعمت سلطة النقد الفلسطينية المصارف بعامّة، وحاولت فرض فائدة ربوية على المصارف الإسلامية كما البنوك التقليدية (البدارين، 2024؛ الدباغ، 2024)، كذلك عدم قيام سلطة النقد بوضع المعايير الضابطة لاختيار أعضاء هيئة الرقابة الشرعية العليا، مما يؤثر سلباً على العمل الرقابي، حيث لا يوجد في سلطة النقد نظام داخلي شامل ومحدد، لتنظيم العلاقة بين سلطة النقد وهيئة الرقابة الشرعية العليا التابعة لها، وبين هيئة الرقابة الشرعية العليا والهيئات المحلية للمصارف الإسلامية، وهيئة تنتظر فيما تعرضه عليها سلطة النقد (البدارين، 2024)، وبدلاً من أن يكون دور الهيئة العليا العمل على تصحيح الأخطاء، والاستدراك على الهيئات المحلية في المصارف الإسلامية، صارت تقدم منتجات مالية جديدة، مما أدى إلى فقدان الهيئات الشرعية المحلية هيبتها، وصارت الإدارات التنفيذية تلجأ إلى الهيئة الشرعية العليا، وتستخدم قراراتها، باعتبارها ملزمة، وتتجاهل قرارات هيئة الفتوى المحلية (صبري، 2024).

(7) استحواذ البنوك الربوية: البنوك الربوية في الفترة الأخيرة قامت بشراء النسبة الأكبر من أسهم المصارف الإسلامية الفلسطينية، فصارت الأخيرة مملوكة إلى بنوك ربوية، مما يعني أن يدخل في مجلس إدارة المصارف الإسلامية مدراء بنوك ربوية، وقد يشكلون أغلبية نتيجة هذا الاستحواذ، على الرغم من اختلاف الأنظمة والقوانين، وقد أثر ذلك على المصارف الإسلامية، فصار همها الربح فحسب، وباتت في مضمونها خادمة للاقتصاد الرأسمالي، القائم على أساس فكرة الربح فحسب، بخلاف الاقتصاد الإسلامي، الذي يسعى إلى التنمية الشاملة، والخشية أن يؤدي هذا -لا قدر الله- إلى فقدان ثقة الجمهور الفلسطيني بها، وبالأشطة المالية التي تقوم بها، وهنا واجب سلطة النقد الفلسطينية وهيئات الرقابة الشرعية الوقوف بحزم، والحيلولة دون حرف هذه المصارف عن أهدافها (السرطاوي، 2024؛ حنيني، 2024؛ الجعبري، 2024؛ إرشيد، 2024).

(8) منافسة البنوك الربوية: البنوك الربوية العاملة في الأراضي الفلسطينية في الوقت الحالي الدراسة عشرة بنوك (سلطة النقد الفلسطينية، 2024؛ مجموعة البنوك الفلسطينية، 2024)، وتتركز أنشطتها -في الأساس- على اقتراض المال وإقراضه بالربا، والبنوك الربوية تعمل جاهدة على الترويج لأنشطتها المالية، وتقوم بتقديم التسهيلات المالية الكبيرة، من أجل جذب الجمهور الفلسطيني للتعامل معها، وإقناع الجمهور -في ظل ضعف الوعي بالصيرفة الإسلامية لدى شريحة من الفلسطينيين- بأن ما تقدمه أقل كلفة، وأسرع إنجازاً، مما يؤثر بصورة سلبية على نشاط المصارف الإسلامية، ويشكل عقبة تقف أمامها (السرطاوي، 2024؛ رزية، 2024).

(9) الخلفية غير الشرعية للإدارات العليا: مجالس الإدارة والمدراء العامون في المصارف الإسلامية في فلسطين جاءوا من بنوك ربوية، وثقافتهم المصرفية قائمة على الربا، ومجيبهم كان بحكم الوظيفة، فهم لا يملكون المعرفة بفلسفة الصيرفة الإسلامية وخصوصية التمويل الإسلامي وتميزه، بل إن منهم من يعتقد أن التمويل الإسلامي شكلي لا يختلف في حقيقته عن التمويل الربوي (عفانة، 2024؛ إرشيد، 2024؛ الدباغ، 2024؛ المصري، 2024؛ حنيني، 2024؛ عبد المنعم، 2015)، مما يعني عدم التميز في إدارة المصارف الإسلامية بفلسفتها الإسلامية، ورسم السياسات اللازمة لعملها، بل هم يعملون على إضافة ما عندهم من معرفة مصرفية ربوية إلى عمل المصارف الإسلامية، مما أوقعهم في بعض الأحيان -في مواجهات مع هيئات الرقابة الشرعية، مما أدى إلى استبعاد أعضاء في الهيئات الشرعية، والبحث عن آخرين يعتقدون أنهم يسهلون لهم المهمة (عفانة، 2024؛ الدباغ، 2024؛ إرشيد، 2024؛ عبد المنعم، 2015).

(10) ضعف الكوادر التنفيذية: شريحة كبيرة من موظفي المصارف الإسلامية الفلسطينية تنقصهم الثقافة الإسلامية في المجال المالي، فهم جاءوا من بنوك ربوية، أو هم خريجو كليات اقتصاد لا تدرس المالية الإسلامية، مما يفقدهم القدرة على إيصال رسالة الصيرفة الإسلامية إلى المؤسسات والأفراد ممن يتعاملون مع تلك المصارف، إضافة إلى وقوع بعض الموظفين في الخلط، أو الاستخفاف في بعض الإجراءات، أضف إلى ذلك الأخطاء في التنفيذ، والملاحظ أن هناك تقصيراً من إدارات بعض المصارف الإسلامية الفلسطينية في العناية بالتنفيذ الكافية للكادر التنفيذي، والإفادة من الخبراء في هذا المجال (غانم، 2024؛ عفانة، 2024؛ الحولي، 2024؛ صبري، 2024؛ رزية، 2024؛ حنيني، 2024).

(11) المحدودية في الوسائل الاستثمارية (الطحان، 2015؛ غانم، 2024): المصارف الإسلامية الفلسطينية تحجم عن الاستثمارات طويلة الأجل، وتقتصر على الاستثمارات قصيرة الأجل؛ كالمراوحة للأمر بالشراء، وهذا يتعارض مع الفلسفة الأساسية التي تقوم على أساس التمويل للقطاعات الإنتاجية، ولعل السبب في ذلك الوضع الأمني غير المستقر، والحالة الفلسطينية الاستثنائية نتيجة الاحتلال الإسرائيلي، وممارساته الظالمة على مجمل الحياة في فلسطين (الحوالي، 2024)،

إضافة إلى الحالة الداخلية المتبدلة في فلسطين، والانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ بسبب الانقسام، الذي ألقى بظلاله على مجمل الأوضاع ومنها الاقتصاد.

(12) اختلاف الفتوى وتعددها (الطّحان، 2015؛ هارون وآخرون، د. ت): فتاوى هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية تتعدد وتختلف، فتجيز هيئة منتجاً معيناً في مصرف، وترفضه هيئة أخرى في مصرف آخر، مما يوقع الكادر التنفيذي والجمهور في بلبلة، ويعّد التّورق المنظّم مثلاً واضحاً على هذا الاختلاف، حيث أجازته بعض الهيئات الشرعية، ورفضته أخرى، وقد أدّى التعدّد والاختلاف في الفتاوى إلى مشاكل بين هيئات الرقابة الشرعية والإدارات التنفيذية في بعض المصارف (الدّباغ، 2024؛ رزية، 2024).

(13) ضعف التنسيق والتعاون (هارون وآخرون، د. ت؛ عفانة، 2024؛ الحولي، 2024): التعاون مهم بين المصارف الإسلامية؛ للعمل على رصد المشاكل التي تعترض الصيرفة الإسلامية، والتنسيق الإيجابي لحل هذه المشكلات، والمتابع للوضع الفلسطيني يرى أنّه لا يوجد أي تعاون أو تنسيق بين المصارف الإسلامية الفلسطينية، بل التنافس السلبي في بعض الأحيان (عفانة، 2024؛ الحولي، 2024؛ صبري، 2024).

(14) ضغوط المجالس والإدارات التنفيذية: الخلفية الربويّة لبعض من هم على رأس الهرم في المصارف الإسلامية الفلسطينية تؤثر سلبيًا على أنشطة هذه المصارف، من خلال ممارسة الضغوط على هيئات الرقابة الشرعية في بعض المنتجات والعقود، ممّا أدخلهم في صراع مع هيئات الرقابة الشرعية، كما حصل في مسألة إعادة جدولة الديون المتعثرة؛ بسبب جائحة كورونا (عفانة، 2024).

(15) ارتفاع الكلفة التمويلية وانعدام الدقة في الاستثمارات وتوزيع الأرباح: نسبة تكلفة التمويلات في المصارف الإسلامية الفلسطينية أعلى من نسبة الفائدة في البنوك الربويّة، ويوجد في الجمهور الفلسطيني شريحة تنتظر بميزان الربح والخسارة وتخفيف الأقساط، وهو الدافع الرئيس لها في التعامل مع المؤسسات المالية (الحوالي، 2024؛ الجعبري، 2024؛ صبري، 2024؛ الدّباغ، 2024)، يضاف إلى ذلك وفق بعض المتابعين للوضع الفلسطيني أن مجالس الإدارة تفضّل استثمار أصحاب حقوق الملكية في المشروعات ذات العائد المرتفع، بخلاف أموال حسابات الاستثمار، إضافة إلى عدم الدقة في توزيع الأرباح بين حسابات الاستثمار وأموال أصحاب حقوق الملكية؛ حيث يشير بعض المتابعين أنّ النسبة الأعلى تذهب للمساهمين، مع أنّ المخاطرة هي على حسابات الاستثمار (الجعبري، 2024؛ الدّباغ، 2024؛ إرشيد، 2024).

(16) الهيئات الرقابية: تعيين أو عزل أعضاء الهيئات الرقابية في المصارف الإسلامية الفلسطينية بات قراراً بيد الإدارات التنفيذية، كونها تمتلك غالبية الأسهم، ويدها قرار الهيئة العامة التي تصادق على قرارات الإدارات التنفيذية في تعيين وعزل أعضاء الهيئات الشرعية، مما يفقد هذه الهيئات الاستقلالية والموضوعية في اتخاذ قراراتها الرقابية، فضلاً عن عدم مراعاة التخصص الدقيق والخبرة عند الاختيار، وهذا يؤثر سلبيًا على الأداء، ويجعل هذه الهيئات عرضة لضغوط الإدارات التنفيذية (الدّباغ، 2024؛ إرشيد، 2024)، وتصبح مقلدة لما يأتي من هيئات خارجية، دون مراعاة الحالة الاستثنائية للمصارف الإسلامية الفلسطينية (الدّباغ، 2024)، يضاف إلى ذلك انشغال أعضاء الهيئات الرقابية في العمل في مؤسسات أخرى، ممّا يصعب التواصل معهم في القضايا المستعجلة (الدّباغ، 2024)، أضف إلى ذلك عدم معرفة بعض أعضاء الهيئات الرقابية للواقع الفلسطيني؛ كونهم من خارج فلسطين، مما يضعف فاعليتهم الرقابية، ويجعلها دون المستوى المطلوب، إضافة إلى عدم وجود التعاون أو التنسيق بين أعضاء الهيئات الرقابية في المصارف الإسلامية (صبري، 2024؛ الدّباغ، 2024)، وعدم الإدراك بأن المهمة الأساسية للرقابة الشرعية هي العمل على تحقيق العدل

والموازنة بين جميع الأطراف، وملاحظة الأسس والخصوصية التي قامت عليها المصارف الإسلامية، دون أن ينحصر الأمر في المحافظة على مصالح المصرف فحسب، ولو كان ذلك على حساب الأطراف الأخرى (الدَّبَّاع، 2024).
 (17) التَّعَثُّرُ فِي التَّحْصِيلِ (قَادِرِي، وَابْنُ سَاسِي، 2017؛ غَانِم، 2024): التَّأخُّرُ فِي تَسْدِيدِ الِاسْتَحْقَاقَاتِ الْمَالِيَّةِ مِنْ قَبْلِ الْمُتَعَامِلِينَ مَعَ الْمَصَارِفِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْفِلَسْطِينِيَّةِ أَحْدُ التَّحْدِيَّاتِ الَّتِي تَوَاجَهُهَا هَذِهِ الْمَصَارِفُ؛ مِمَّا يَحْرِمُهَا مِنْ اسْتِثْمَارِ هَذِهِ الْأَمْوَالِ وَالْإِفَادَةِ مِنْهَا، وَكَوْنِ الْمَصَارِفِ الْإِسْلَامِيَّةِ لَا يُمْكِنُهَا الْمَعَالَجَةُ مِنْ خِلَالِ فِرَاضِ الْفَوَائِدِ، تَسْعَى إِلَى التَّشَدُّدِ فِي مَنَحِ التَّمْوِيلِ، وَاللَّجُوءِ إِلَى رَفْعِ هَوَامِشِ الرِّبْحِ، وَالْمُبَالَغَةِ فِي طَلَبِ الضَّمَانَاتِ وَالرَّهُونَاتِ، فَحَرَمَهَا مِنْ تَعَامُلِ شَرِيحَةِ مِيزَانِهَا الرِّبْحِ وَالْخَسَارَةِ فَحَسْبِ (قَادِرِي، وَابْنُ سَاسِي، 2017؛ رَزِيَّة، 2024).

(18) فَائِضُ السَّيُولَةِ النَّقْدِيَّةِ: الْمَصَارِفُ الْإِسْلَامِيَّةُ فِي فِلَسْطِينَ تَوَاجَهُ صُعُوبَةً كَبِيرَةً فِي اسْتِثْمَارِ الْفَائِضِ فِي السَّيُولَةِ النَّقْدِيَّةِ، فَهِيَ لَا يُمْكِنُهَا الْإِقْرَاضُ الْبَنُوكَ الرِّبَوِيَّةَ؛ بِسَبَبِ الْفَائِدَةِ الرِّبَوِيَّةِ، كَمَا أَنَّهَا لَا تَسْتَطِيعُ اسْتِثْمَارَ هَذَا الْفَائِضِ خَارِجَ فِلَسْطِينَ؛ بِسَبَبِ قَوَانِينِ الْإِحْتِلَالِ الْإِسْرَائِيلِيِّ الظَّالِمَةِ، مِمَّا يَبْقِي خِيَارَاتِ تَوْظِيفِ فَائِضِ السَّيُولَةِ مَحْدُودَةً لِلْغَايَةِ (الْبِدَارِينَ، 2024؛ رَزِيَّة، 2024؛ الْمَصْرِي، 2024).

المطلب الثاني: آليات تطوير الصيرفة الإسلامية في فلسطين

تطوير الصيرفة الإسلامية في فلسطين يتطلب العمل -حَثِيثًا- على التغلب على التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، وفيما يلي عرض للآليات التي يرى الباحث أنها تُسهم في التغلب على تلك التحديات، ومن ثم تطوير الصيرفة الإسلامية الفلسطينية، بعض هذه الآليات يحتاج إلى جهود كبيرة ووقت، وبعضها يمكن التغلب عليه سريعاً، وهي بشكل عام كما يلي:

(1) إلزام الاحتلال الإسرائيلي بالانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية، تنفيذاً للقرارات الدولية ذات الصلة؛ سعياً للتخلص من هيمنته الأمنية والقانونية على الحالة الفلسطينية، وإزالة مئات الحواجز التي تقطع أوصال المدن والبلدات الفلسطينية، ورفع يد الاحتلال الإسرائيلي عن الاقتصاد الفلسطيني، وإنهاء الحرب المجنونة على قطاع غزة، ورفع الحصار الظالم، وفتح المجال للتغلب بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والإفادة من كل الجهود العربية والإسلامية والدولية التي تبذل في هذا السياق، وكعلاج مرحلي ضرورة العمل على مراجعة بروتوكول باريس الاقتصادي، الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال في العام 1994م، والذي أدخل الاقتصاد الفلسطيني كمكون مهم في الاقتصاد الإسرائيلي؛ من خلال الاتحاد الجمركي، وسمَحَ لسلطات الاحتلال التحكم في الحدود، وحرَمَ الفلسطينيين من التبادل الاقتصادي الحرّ مع العالم الخارجي، ممَّا جعل الاقتصاد الفلسطيني رهناً بيد الاحتلال الإسرائيلي، يعبث به كيف يشاء الزَّعَارِير، 2024؛ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، 2024؛ المصري، 2024).

(2) السَّعْيُ الْجَادُ لِإِنْهَاءِ حَالَةِ الْانْقِسَامِ الْفِلَسْطِينِيِّ الْقَائِمَةِ مِنْذِ الْعَامِ 2007م، وَإِعَادَةِ الْوَحْدَةِ بَيْنِ الضَّفَةِ الْغَرْبِيَّةِ وَقِطَاعِ غَزَّةَ، وَأَنْ تَقُومَ الْفَصَائِلُ وَالْأَحْزَابُ الْفِلَسْطِينِيَّةُ بِوَضْعِ بَرْنَامِجٍ وَطَنِيٍّ شَامِلٍ، يَحَدِّدُ الْوَجْهَةَ وَالسَّعْيَ لِلتَّحَرُّرِ مِنَ الْإِحْتِلَالِ الْإِسْرَائِيلِيِّ، وَالْإِفَادَةِ مِنْ كُلِّ جَهْدٍ يَبْذُلُ فِي هَذَا السِّيقِ، فَهَذَا مِنْ شَأْنِهِ التَّخْفِيفُ مِنَ الْوَضْعِ السِّيَاسِيِّ الْمُضْطَرَّبِ، وَالْإِحْتِقَانِ الدَّاخِلِيِّ، الَّذِي يَلْقِي بِظِلَالِهِ السَّلْبِيَّةِ عَلَى مَجْمَلِ الْحَالَةِ الْفِلَسْطِينِيَّةِ، وَمِنْ ضَمَنِهَا الْاِقْتِصَادِ، لِتَنْطَلِقَ الْمَوْسُطَاتُ وَالْمَصَارِفُ الْإِسْلَامِيَّةُ الْفِلَسْطِينِيَّةُ إِلَى الْعَمَلِ، وَالسَّعْيِ لَجَلْبِ الْاسْتِثْمَارَاتِ الَّتِي تَعُودُ بِالنَّفْعِ عَلَى الْجُمْهُورِ، وَتَعْمَلُ عَلَى تَعْزِيزِ صُمُودِهِ فِي وَجْهِ التَّحْدِيَّاتِ.

(3) السعي الجادّ عند بناء المنتجات المالية الإسلامية وهيكلتها بأن تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمقاصد الشّارع الحكيم، والابتعاد عن تقليد المنتجات التجاريّة؛ فالمصارف الإسلامية ومنتجاتها من الوسائل المهمّة التي تستهدف مقاصد الشّارع الحكيم، فمن غير الجائز عند بناء وهيكله ومشروعية المنتجات أن تُبتَر عن غايتها (السّراطوي، 2024).

(4) التّسيق مع جهات الاختصاص في الدّول العربيّة والإسلاميّة، وخصوصاً تلك التي تتواجد فيها مصارف إسلاميّة، والعمل على إحداث تكامل ماليّ فيما بين المصارف الإسلاميّة الفلسطينيّة وتلك المصارف، وإيجاد شبكة مصرفيّة إسلاميّة عالميّة، سعياً لإيجاد سوق ماليّ إسلامي (الزّعارير، 2024)، فالاندماج بين المصارف الإسلاميّة والمؤسسات المالية الإسلاميّة بات حاجة ملحة؛ من أجل مواجهة التّكتّلات المصرفيّة الضّخمة على مستوى العالم، ومن تجارب الاندماج المهمّة ما حصل بين مجموعة دلّة البركة السّعودية، وشركة المستثمر الكويتيّة، من توقيع اتفاق اندماج بعض الوحدات المصرفيّة في المجموعة مع شركة المستثمر الدّولي، لينشأ أكبر كيان مصرفيّ إسلامي باسم شركة "البركة المستثمر" كشركة قابضة، جمعت بين القوّة لدى شبكة مجموعة دلّة البركة في مجال المصارف الإسلاميّة، والخبرة لدى شركة المستثمر الدّولي في مجال مصارف الاستثمار، لتتكوّن في النّهاية منظومة متكاملة من الخدمات المصرفيّة والاستثماريّة الإسلاميّة (الطّحّان، 2021).

(5) العمل على إحداث الوعي الكافي لدى الجمهور الفلسطينيّ فيما يتعلّق بالصّيرفة الإسلاميّة، وبيان فلسفتها وتميّزها، وإبراز دورها الاجتماعيّ، من خلال عمل ورش العمل، وعقد المؤتمرات، والدّورات، والمحاضرات، والاستعانة بذوي الاختصاص في الماليّة الإسلاميّة، وإظهار القرارات الصّادرة عن المجمع الفقهيّة في هذا المجال، والمعايير الشّرعية ذات الصّلة، ويمكن للمصارف الإسلاميّة طباعة النّشرات التّوعويّة بالصّيرفة الإسلاميّة وتوزيعها، والإفادة من التكنولوجيا في توضيح فكرة المصارف الإسلاميّة، التي تعمل على استحداث منتجات بعيدة عن الرّبا وآثاره السيئة (الدّبّاغ، 2024؛ البدارين، 2024؛ صبري، 2024).

(6) العمل على إصدار قوانين منظّمة وكافية بحيث تشمل جميع أنشطة المصارف الإسلاميّة الفلسطينيّة، وأن تأخذ الجهة المسؤولّة بعين الاعتبار خصوصيّة الصّيرفة الإسلاميّة، وتقديم كافّة التّسهيلات التي تتناسب مع طبيعة نشاط المصارف الإسلاميّة، وبخاصة في مجال معالجة نقص السيولة (صبري، 2024؛ البدارين، 2024؛ رزية، 2024؛ المصري، 2024)، يضاف إلى ذلك إصدار نظام داخلي ينظم بشكل واضح ومحدّد العلاقة بين سلطة النّقد الفلسطينيّة وهيئة الرّقابة الشّرعية العليا التابعة لها، ووضع معايير دقيقة لاختيار أعضاء هذه الهيئة، وإصدار تعليمات تفصيلية تنظّم العلاقة بين الهيئة العليا والهيئات الشّرعية المحليّة للمصارف الإسلاميّة، بعيداً عن تحكّم الهيئة الشّرعية العليا، وأن يقتصر دور الهيئة العليا على تصحيح أخطاء الهيئات المحليّة في حال حصولها، ومراقبة مدى التزام المصارف الإسلاميّة بالقرارات الصّادرة عن الهيئات الشّرعية المحليّة، وأن تكون الهيئة الشّرعية العليا عوناً للهيئات المحليّة في أداء دورها الرّقابي، وأن تحترم اجتهاد الهيئات المحليّة، ما لم يكن هناك مخالفة صريحة للنّصوص الشّرعية والاجتهادات الصّادرة عن المجمع الفقهيّة أو المعايير الشّرعية (البدارين، 2024؛ صبري، 2024).

(7) وضع التّعليمات والقوانين الواضحة من قبل الجهة المختصّة (سلطة النّقد) لضبط نسب التّمكّك المسموح بها للبنوك الرّبويّة عند شراء أسهم من المصارف الإسلاميّة، بحيث تحول دون الاستحواذ عليها، ومن ثمّ الضّغط لحرف بوصلتها، وإيقاعها في مشاكل كبيرة مع هيئات الرّقابة الشّرعية، ويفقد ثقة الجمهور بها (الدّبّاغ، 2024؛ حنيني، 2024؛ صبري، 2024)، ويمكن ضبط المعيار الشّرعّي رقم (21) (AAOIFI) (2018) بخصوص شراء الأسهم، لحماية المؤسسات

الإسلامية من استحوذ المؤسسات القائمة على الفكر الرأسمالي، الذي لا يقيم وزناً لأحكام الشريعة الإسلامية (إرشيد، 2024؛ حنيني، 2024).

(8) تبني الجامعات خططاً واستحداث تخصصات تخدم الصيرفة الإسلامية؛ لرفد المصارف الإسلامية بالكوادر المؤهلة، وقد قامت بعض الجامعات بالفعل بفتح أقسام للمصارف الإسلامية والاقتصاد الإسلامي؛ كجامعة النجاح الوطنية في العام 2006م، والجامعة العربية الأمريكية في العام 2021م، وكلية العلوم الإسلامية في العام 2020م، وجامعة الخليل في العام 2021م (جامعة النجاح الوطنية، 2024؛ الجامعة العربية الأمريكية، 2021؛ جامعة الخليل، 2024؛ السراحنة، 2024)، ولا بد من السعي لدعم البحث العلمي في مجال الصيرفة الإسلامية لأحداث الوعي الكافي، ويمكن للمصارف الإسلامية أن تبذل جهوداً في هذا الخصوص، وقد قام البنك الإسلامي الفلسطيني -مشكوراً- بعمل جائزة سنوية في هذا المجال، كما يمكن للقطاع الفلسطيني الخاص أن يقدم شيئاً في هذا المجال؛ إسهاماً في دعم فكرة الصيرفة الإسلامية وتوسيع رقعتها (السرطاوي، 2024؛ رزية، 2024).

(9) رفد المصارف الإسلامية بمدرّاء متخصصين في الصيرفة الإسلامية، وتعزيز ثقافة الصيرفة الإسلامية لدى القائمين عليها؛ من خلال دورات تدريبية مكثفة، يُستدعى لها خبراء متخصصون؛ لتوضيح فلسفة الصيرفة الإسلامية، وبيان الأسس الشرعية للمصارف والمنتجات الإسلامية وجذب العناصر الإدارية المؤهلة في الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي (صبري، 2024؛ الدباغ، 2024؛ المصري، 2024؛ حنيني، 2024).

(10) العمل المستمر من أجل بناء قدرات بشرية وإكسابها المهارات الفنية اللازمة وزيادة الاستثمار في الكادر البشري (الكراسنة، 2007؛ الحولي، 2024؛ صبري، 2024)، ممّا يعني أنّه يتوجب على إدارات المصارف الإسلامية الفلسطينية العمل على تطوير كادرها الوظيفي في الصيرفة الإسلامية، والتركيز عند التعيين على خريجي المصارف الإسلامية، واستمرار استضافة خبراء الصيرفة الإسلامية لتزويد العاملين بالمهارات اللازمة، والدورات التدريبية، وأن تتفق عليها بسخاء، والحرص على استقطاب الموظفين المميزين، وأن تكون الكفاءة والتأهيل الديني العنصر الأساس في التوظيف؛ ليكون الموظف صورة حقيقية للمؤسسة الإسلامية، مما يزيد من ثقة الجمهور الذي يتعامل مع تلك المصارف، يضاف إلى ذلك السعي لإحداث التنافس الإيجابي بين الموظفين، والاهتمام بترقية من يستحق الترقية على أسس مهنية لخلق الإبداع والسعي إلى التميز (الحوالي، 2024؛ صبري، 2024؛ الدباغ، 2024؛ رزية، 2024).

(11) العمل على استحداث منتجات جديدة تقوم على أسس شرعية، وتلبي حاجة الجمهور، مع الذهاب بشكل أوسع نحو الاستثمارات الشرعية؛ كالمضاربة، والاستصناع، والمشاركة، والمشاريع الزراعية المختلفة، وبيان الأثر الإيجابي لمثل هذه الاستثمارات، ويمكن عمل شراكات فيما بين المصارف الإسلامية الفلسطينية في هذه المجالات، ويمكن الاستفادة من الصكوك الإسلامية، كصكوك السلم، والاستصناع، والإجارة، والمشاركة، ... الخ، بحيث تتولى الجهات المسؤولة إيجاد الأنظمة الشرعية الضابطة لهذه الصكوك، ليتم طرحها والتعامل معها، وهناك أربعة عشر نوعاً من الصكوك التي أقرت من قبل (AAOIFI) (الكراسنة، 2007؛ البدارين، 2024؛ صبري، 2024؛ عبد المنعم، 2015).

(12) إحداث التنسيق المشترك والتقارب المنظم بين الهيئات الرقابية الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية، والسعي لتوحيد الأنظمة والمعايير الضابطة لعمل هيئات الرقابة الشرعية، وتطبيقها على كافة أشكال الصيرفة الإسلامية، وعقد اجتماعات دورية بين الهيئات الشرعية؛ لمناقشة القضايا المختلفة؛ لتقليل من التفاوت في الأنظمة والقوانين التي تحكم عمل الصيرفة الإسلامية، وتعدد الفتوى، سعياً لاستقرار المؤسسات والصناعة المصرفية الإسلامية (الكراسنة، 2007؛ البدارين، 2024؛ الدباغ، 2024).

13) تعزيز التعاون المثمر بين المصارف الإسلامية الفلسطينية، من خلال الندوات والمؤتمرات العلمية والملتقيات ذات الصلة، لإحداث التقارب البناء والتنسيق المثمر للوقوف على المشكلات والتحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية الفلسطينية، ووضع الحلول الناجعة لها، حفاظاً على استقرار المؤسسات والصناعة المصرفية الإسلامية (الكراسنة، 2007).

14) تعزيز فلسفة الصيرفة الإسلامية وضوابطها الشرعية لدى القائمين على مؤسسات الصيرفة الإسلامية الفلسطينية حلّ متقدّم ومهمّ، وأن تكون هيئات الرقابة الشرعية على مستوى متقدّم في الكفاءة مع الاستقلالية الكاملة، بحيث تكون صماماً قوياً يحول دون الخضوع للضغوط (الدّبّاغ، 2024؛ إرشيد، 2024).

15) العمل على التخفيف من نسب الأرباح العالية التي تحققها المصارف الإسلامية، وبخاصة في تمويل الأفراد محدودي الدخل، مراعاة للظروف الاقتصادية، وسعيًا لجذب شريحة من الجمهور الفلسطيني، تنظر إلى المسألة من ميزان الربح والخسارة (الحولي، 2024؛ أبو شكر، 2024؛ الجعبري، 2024؛ صبري، 2024)، يضاف إلى ذلك العمل على تحقيق أعلى قدر من العدالة في توزيع الأرباح، في ظل رقابة من أجل تحقيق أقصى قدر من الشفافية (الجعبري، 2024؛ الدّبّاغ، 2024؛ إرشيد، 2024).

16) وضع آليات واضحة ومحددة لتعيين هيئات الرقابة الشرعية، وأن يكون التخصص الفقهي والمصرفي والبحث العلمي هو الأساس في الاختيار والتعيين، وأن يتم بالتنسيق مع سلطة النقد الفلسطينية وبشكل ملزم، بعيداً عن أي دور للمجالس والإدارات التنفيذية للمصارف الإسلامية، وأن يكون هناك تواصل وتنسيق فيما بين هيئات الرقابة الشرعية في القضايا والمشكلات، لتوحيد المواقف وبخاصة في حال كان هناك تجاوزات على مستوى الإدارات التنفيذية في القضايا العامة (صبري، 2024؛ الدّبّاغ، 2024)، وأن تدرك هيئات الرقابة بأن مهمة الرقابة على المصارف الإسلامية هي تحقيق العدل، والموازنة بين أطراف المعادلة، وبما يتوافق مع الأسس التي قامت عليها هذه المصارف، ومع الخصوصية التي تتميز بها (الدّبّاغ، 2024).

17) العمل على تكوين مخصصات للديون المتعثرة، واستخدامها في حالة تعثر العميل عن السداد، والقيام بدراسات جدوى اقتصادية للمشروع قبل الموافقة على قرار التمويل، وعمل تحليل مالي واقتصادي عميق لطالب التمويل، والتقييم المستمر للمخاطر الائتمانية؛ لتجنب وصول العميل إلى حالة من التعثر، مع ضرورة إحداث وعي شرعي لدى جمهور المصارف الإسلامية الفلسطينية، وبيان مدى الإثم الذي يقع فيه من يتهرب من الالتزامات المالية لأي من المصارف الإسلامية (قادري، وابن ساسي، 2017؛ رزية، 2024).

18) الدّخول الجادّ في استثمارات محلية مربحة، وتعزيز التعاون والتنسيق بين المصارف الإسلامية الفلسطينية، والدّخول في مشاركات استثمارية شرعية، تعود بالنفع على المجموع، وتفعيل القروض الحسنة فيما بينها؛ لتكون عوناً لبعضها، تحقيقاً لفلسفة التعاون الذي حثّت عليه الأدلة الشرعية (البدارين، 2024؛ رزية، 2024؛ المصري، 2024)، مصداقاً لقول تعالى: {وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى} [المائدة: 2].

الخاتمة: وتضمنت النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج: استناداً إلى ما سبق عرضه حول موضوع: "الصيرفة الإسلامية في فلسطين - الواقع وآليات التطوير"، خلّصت الدراسة إلى النتائج الأساسية الآتية:

1. فكرة الصيرفة الإسلامية انطلقت منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، وطبقت في بداية الربع الأخير من القرن نفسه.

2. المصارف الإسلامية هي البديل الشرعي للبنوك الربوية وهي تؤكد على حيوية الفقه الإسلامي وقدرته على إيجاد منظومة اقتصادية إسلامية تلبي حاجة الأمة بعيداً عن الربا وأخطاره.
3. سياسات الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته على الوضع الفلسطيني أخرت دخول المصارف الإسلامية إلى الأراضي الفلسطينية نحو عقدين من الزمان.
4. يعمل في الأراضي الفلسطينية ثلاثة مصارف إسلامية هي: البنك الإسلامي الفلسطيني، والبنك الإسلامي العربي، وبنك الصفا.
5. واقع الصيرفة والمصارف الإسلامية في فلسطين يشير إلى جملة من المشكلات والتحديات التي تقف في طريقها.
6. هناك جملة من الآليات التي يمكن أن تنهض بالصيرفة والمصارف الإسلامية في فلسطين، بعضها سياسي رسمي، وبعضها إداري وتنظيمي.
- ثانياً: التوصيات: في ضوء ما سبق من نتائج توصي الدراسة بالآتي:
1. السعي لإلزام الاحتلال الإسرائيلي بالانسحاب من الأراضي الفلسطينية، للتخلص من هيمنته على مفاصل الحياة الفلسطينية.
2. مراجعة بروتوكول باريس الاقتصادي وتعديل البنود التي كبلت الاقتصاد الفلسطيني، وجعلته رهناً بيد الاحتلال الإسرائيلي.
3. إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني، وإعادة اللحمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، لتمكين المؤسسات الاقتصادية من الانطلاق للعمل والاستثمار.
4. ربط المنتجات المالية الإسلامية بمقاصد الشارع الحكيم والابتعاد عن التقليد للمنتجات التجارية.
5. تعزيز الوعي بالصيرفة الإسلامية لدى الجمهور الفلسطيني، وإبراز الدور الاجتماعي الذي تؤديه.
6. إصدار قوانين وأنظمة كافية وشاملة لتنظيم الصيرفة الإسلامية ومراعاة خصوصية العمل المصرفي الإسلامي وتميزه.
7. وضع أنظمة وقوانين تحول دون استحواذ البنوك الربوية على المصارف الإسلامية الفلسطينية.
10. طرح منتجات مالية إسلامية جديدة تلبي حاجة الجمهور وتحقق طموحاته المختلفة.
11. تبني مزيد من الخطط واستحداث تخصصات تخدم الصيرفة الإسلامية؛ لرفد المصارف الإسلامية الفلسطينية بالكادر المؤهل.
12. تعزيز ثقافة الصيرفة الإسلامية لدى المجالس والإدارات القائمة على المصارف الإسلامية، والكوادر التنفيذية، ودعم المصارف بخزيجي الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية.
13. التنسيق المشترك بين إدارات المصارف الإسلامية الفلسطينية، وكذلك هيئات الرقابة الشرعية والعمل على الدخول في مشاركات استثمارية شرعية تعود بالفائدة على الجميع.
14. التقليل من نسب الأرباح للمنتجات المالية، والعمل على تحقيق أقصى قدر من العدالة في توزيع الأرباح بين المساهمين في المصارف الإسلامية وحسابات الاستثمار.
15. تعيين أعضاء هيئات الرقابة الشرعية وفق آليات واضحة ومحددة، وأن يكون التخصص والخبرة والبحث هي العوامل الأساسية في ذلك.
16. تكوين مخصصات وموازنات لمعالجة الديون المتعثرة، والقيام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع قبل الموافقة على تمويله، وعمل التحليل المالي العميق؛ لتجنب الوصول إلى التعثر في التحصيل.

17. إحداهن وعي شرعي لدى الجمهور الفلسطيني، وبيان مدى إثم من يتهرب من الإيفاء بالالتزامات المالية المترتبة عليه لأي من المصارف الإسلامية. المصادر والمراجع * - القرآن الكريم.

1. إرشيد، م. (2001). الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، ط1، عمان: دار النفائس.
2. البنك الإسلامي العربي، التقرير السنوي، 2020م.
3. البنك الإسلامي العربي، التقرير السنوي، 2023م.
4. البنك الإسلامي العربي، الموقع الإلكتروني، <https://aib.ps>، تاريخ الزيارة 2024/07/18م.
5. البنك الإسلامي الفلسطيني، الموقع الإلكتروني، <https://islamicbank.ps>، تاريخ الزيارة: 2021/09/7م.
6. البنك الإسلامي الفلسطيني، الموقع الإلكتروني، التقرير السنوي عن العام 2023م.
7. بنك الجمهورية، الموقع الإلكتروني: <https://www.jbank.ly/ar/about-us/islamic-banking/>، تاريخ الزيارة: 2024/09/07م.
8. بنك الصفا، الموقع الإلكتروني: <https://www.safabank.ps/ar/page/brief>، تاريخ الزيارة: 2024/07/22م.
9. جامعة الخليل، الموقع الإلكتروني: <https://www.hebron.edu/index.php/gs-dep/ieb-master/ieb-about.html>
10. جامعة النجاح الوطنية، قسم المصارف الإسلامية، الموقع الإلكتروني: <https://shariah.najah.edu/ar/academics/sharia-islamic-banks/>
11. الجامعة العربية الأمريكية، الموقع الإلكتروني: <https://www.aaup.edu/ar/Academics/>
12. سلطة النقد الفلسطينية، الموقع الإلكتروني: <https://www.pma.ps/ar/>، تاريخ الزيارة: 2024/07/18م.
13. الطحان، إيمان. (2015). أثر العولمة المصرفية على المؤسسات المالية الإسلامية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، 4، 197-208.
14. عبد المنعم، ف. (2015). محاضرة نظمها مركز الكويت للاقتصاد الإسلامي، منشورة على الرابط الإلكتروني: https://drive.google.com/file/d/1_msf1b_Z3gXvjIIYEPPGSUSKSsSxx6mp/view
15. العلويات، أ. (2006). الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية.
16. غانم، س. (2024). البنوك الإسلامية في فلسطين ومشاكلها، جريدة السفير الاقتصادي، الموقع الإلكتروني: <http://www.alsafeernews.com/arabic/ar/articles>، تاريخ الزيارة 2024/09/1م.
17. قادري، و وابن ساسي، ع. (2017). إدارة الديون المتعثرة في المصارف الإسلامية، بحث منشور في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية.
18. قواسمه، ث. (2019). مخاطر صيغ التمويل في المصارف الإسلامية العاملة في جنوب الضفة الغربية ومعالجتها من الناحية القانونية، رسالة ماجستير، جامعة الخليل.
19. الكراسنة، إ. (2007). البنوك الإسلامية، الإطار المفاهيمي والتحديات، (د. ط)، أبو ظبي: منشورات صندوق النقد العربي.

20. مجمع اللغة العربية. (د. ت). المعجم الوسيط، (د. ط)، إستانبول: تركيا.
21. مجموعة البنوك الفلسطينية، الموقع: <https://www.abp.ps/ar>، تاريخ الزيارة 2024/09/10م.
22. المسالمة، ح. (2009). الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية العاملة في الصفة الغربية بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.
23. الموقع الإلكتروني باسيا: <http://www.passia.org/maps/view/151>، تاريخ الزيارة: 2024/09/15م.
24. موقع حزب لتحرير الإسلامي على شبكة الإنترنت: <http://www.hizb-ut-tahrir.info/ar/index>، تاريخ الزيارة: 2024/09/11م.
25. هارون، م، وعبد الرحيم، أ، وأبو حفيظة، س، وحرز الله، ف)، البنوك الإسلامية في فلسطين والتحديات التي تواجهها، بحث منشور على الموقع الإلكتروني:
https://www.researchgate.net/publication/327671843_albnwk_alaslmyt_fy_flstyn_walthdya_t_alty_twajhha
26. هيئة تسوية الأراضي والمياه. (2024). قسم الخرائط، GIS، رام الله: فلسطين.
27. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). (2018). المعايير الشرعية، (د. ط)، المنامة.
28. الهيتي، ع. (1998). المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، ط1، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.
29. الوادي، م، وسمحان، ح. (2007). المصارف الإسلامية- الأسس النظرية والتطبيقات العملية، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
30. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا، https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3288، تاريخ الزيارة: 2024/09/8م.
- المقابلات الشخصية:
- 1- مقابلة مع أ. أحمد الزعاري، رئيس دائرة الاقتصاد في جامعة القدس في: 2024/07/23م.
- 2- مقابلة مع أ. د. حسام الدين عفانة، رئيس وعضو هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الفلسطيني سابقاً، وعضو هيئة تدريس في جامعة القدس سابقاً في: 2024/07/29م.
- 3- مقابلة مع أ. د. عبد الفتاح أبو شكر، خبير اقتصادي، وعضو هيئة تدريس في جامعة النجاح سابقاً في: 2024/09/20م.
- 4- مقابلة مع أ. د. عروة عكرمة صبري، رئيس وعضو هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي العربي سابقاً، وعميد كليتي القرآن والدراسات الإسلامية والدعوة وأصول الدين في جامعة القدس في 2024/08/06م.
- 5- مقابلة مع أ. د. ماهر الحولي، عضو هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الفلسطيني، وعضو هيئة تدريس في الجامعة الإسلامية في غزة، في 2024/09/20م.
- 6- مقابلة مع أ. د. محمود الجعفري، خبير اقتصادي فلسطيني، وعضو هيئة تدريس في جامعة في: 2024/09/12م.
- 7- مقابلة مع أ. كامل الدرابيع، باحث مهتم بالشأن السياسي الفلسطيني، وعضو هيئة تدريس في جامعة القدس المفتوحة في: 2024/07/29م.
- 8- مقابلة مع أ. نزار بالي، مدير البنك الإسلامي الفلسطيني في جنوب الضفة الغربية في: 2024/08/01م.

- 9- مقابلة مع د. أنس زاهر المصري، عضو هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي العربي، وعضو هيئة تدريس في جامعة فلسطين التقنية- خضوري، في: 2024/07/29م.
- 10- مقابلة مع د. أيمن عبد الحميد البدارين، عضو تنفيذي لهيئة الرقابة الشرعية في بنك الصفا، وعضو هيئة تدريس في جامعة الخليل في: 2024/09/16م.
- 11- مقابلة مع د. أيمن مصطفى الدباغ، عضو هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي العربي سابقاً، وعضو هيئة تدريس في جامعة النجاح الوطنية، في: 2024/07/05م.
- 12- مقابلة مع د. خالد السراحنة، عميد كلية العلوم الإسلامية في فلسطين، في: 2024/08/10م.
- 13- مقابلة مع د. طارق الجعبري، عضو هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الفلسطيني سابقاً، في: 2024/07/30م.
- 14- مقابلة مع د. علاء صبحي رزية، رئيس هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الفلسطيني، ورئيس قسم المصارف الإسلامية في جامعة النجاح الوطنية في: 2024/07/29م.
- 15- مقابلة مع د. محمد حنيني، عضو هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي العربي، وعضو هيئة تدريس في جامعة بيرزيت، في: 2024/08/05م.
- 16- مقابلة مع د. محمود عبد الكريم إرشيد، متخصص في الاقتصاد الإسلامي، وعضو هيئة تدريس في جامعة النجاح الوطنية، ومراقب شرعي في بنك الأقصى الإسلامي سابقاً، في: 2024/07/30م.
- 17- مقابلة مع معالي د. علي السرطاوي، رئيس وعضو هيئة الرقابة الشرعية في البنك الإسلامي الفلسطيني سابقاً، وعضو هيئة تدريس في جامعة النجاح الوطنية في: 2024/07/19م.